PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masrya**
DATE:	**18-March-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**EGP 75.7 billion in imports cost differential after dramatic rise in USD value**
PAGE:	**09**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Ahmed Abou Okeil**

«المصرية» تكشف ارتفاع 25 سلعة أساسية فى الأسواق

75.7 مليار جنيه فاتورة فارق سعر الواردات بعد جنون الدولار

الدواء ارتفع بنسبة 100 ٪ والشركات المصرية مهددة بالإغلاق..و 20 ٪ زيادة فى أسعار الدقيق والزيت والسكر والشاى وجميع الخضراوات

تستورد مصر أكثر من ٦٠٪ من الاحتياجات الأساسية والسلع الغذائية، حيث بلغت قيمة واردات مصر من الخارج، فى شهر يناير الماضى، ٧٧ مليار دولار، مقابل ٦٤،٠ مليار دولار، عام ٢٠١٣ أى بزيادة قدرها ١٤،٨٪، حسب الجهاز المركزى المصرى للتعبئة العامة والاحصاء الحكومى.

وستدفع الحكومة فاتورة باهظة الثمن بسبب قرار البنك المركزى برفع، سعر الدولار ١،١٢ جنيه، بنسبة زيادة ١٤،٣٪، تتمثل فى ارتفاع قيمة فاتورة واردات مصر من الخارج إلى ٥٩٩،١ مليار جنيه بدلا من ٥٢٣،٤ مليار جنيه أى بزيادة قدرها ٧٥،٧ مليار جنيه.

وبسبب تغيط الحكومة هوت احتياطيات مصر من النقد الأجنبى من ٣٦ مليار دولار فى نهاية ٢٠١٠ إلى نحو ١٦،٤٧٧ مليار دولار فى نهاية يناير الماضى، ما يصعّب مساعى المركزى لحماية قيمة الجنيه.

ووجه البنك المركزى ضربة قاضية لسوق تصنيع الدولار فى مصر بسبب زيادة سعر الدولار.

وأوضح أسامة رستم، نائب رئيس غرفة الأدوية باتحاد الصناعات المصرية، أن أسعار تكلفة الإنتاج على بعض الأدوية ارتفعت من ١٠٠٪ إلى ٢٠٠٪، مما أصبح استمرار تصنيع هذه الأصناف يشكل عبئا وخسائر فادحة على الشركات، الأمر الذى سيضطر المصانع إلى إيقاف إنتاجها، وبالتالى سيضطر المريض إلى شراء الأدوية المستوردة التى تضاعف تكلفتها مقارنة بالمنتج المحلى.

وتابع أن ارتفاع سعر الدولار، فمن المحتمل أن تتضاعف أعداد الأصناف الدوائية الناقصة لتصل إلى أكثر من ٣ آلاف صنف دوائى.

من جانبه، قال محمود فؤاد رئيس المركز المصرى للحق فى الدواء، إن ٩٥ ٪ من الأدوية مستوردة من الخارج، مما يعنى سيطرة الدولار بشكل كامل عليها، وبالتالى تتأثر بمستوياته، كما أن الشركات لن تستطيع الصمود أكثر مع قرار زيادة سعره، مشيرا إلى ضرورة أن تتدخل الحكومة لتعويض أسعار الصرف للشركات عن طريق الدعم أو أنها تقوم برفع أسعار جميع الأدوية التى يقل ثمنها عن ٥ جنيهات، على أن تقوم بخفض عدد مماثل من الأدوية عالية الأسعار حتى يحصل نسبة وتناسب، بالتزامن مع إنقاذ الشركة القابضة فورا بتحريك أدويتها.

قال الدكتور أحمد العزبى رئيس غرفة الأدوية باتحاد الصناعات المصرية، أن هناك مايقرب من ١٤٧١ صنفا دوائيا ناقصا فى السوق المحلى، كما أنه يوجد مايقرب من ٣٦٥ من تلك الأصناف لا يوجد لها بديل آخر.

وأضاف أن استمرار ثبات موقف وزارة الصحة بتحريك أسعار الدواء فى السوق على عدم زيادة الأسعار سيؤدى إلى مضاعفة أعداد الأصناف الناقصة فى السوق، مما يؤدى إلى أضرار كبيرة ستلحق بالمريض.

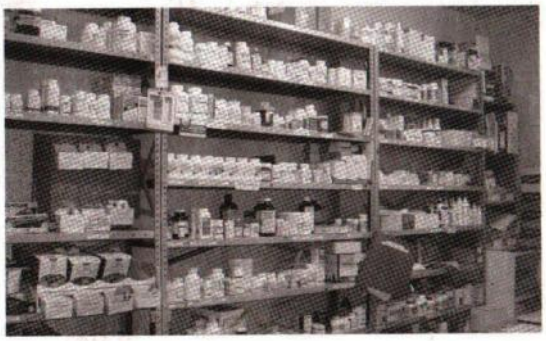

كما تشهد أسعار الفاكهة المستوردة ارتفاعا كبيرا بنسبة ٥٠٪، حيث يتجاوز سعر التفاح الأخضر ٢٠ جنيها بدلا من ١٥ جنيها، بارتفاع قدره ٥٠ جنيهات»، والتفاح الأحمر المستورد يباع بـ١٣ جنيها بدلا من ١١ جنيها للكيلو الواحد بارتفاع قدره «٢ جنيهات»، والتفاح السكرى يباع بـ١٤ جنيها للكيلو الواحد بدلا من ١٢ جنيها بارتفاع قدره «جنيهين»، والعنب الأصفر المستورد يرتفع «جنيها» ليباع بـ١١ جنيها بدلا من ١٠ جنيهات، والعنب المستورد يباع بـ٢٥ جنيها بدلا من ١٥ جنيها بارتفاع قدره ١٠٠ جنيهات»، والكيوى الكيلو الواحد يباع بـ٢٠ جنيها بدلا من ١٥ جنيها بارتفاع قدره «٥ جنيهات» للكيلو الواحد.

وتشهد أسعار الموز المستورد بالأخص تشهد ارتفاعا جنونيا حيث وصلت قيمة الـ«١٠ كيلو» لـ٢٠٠ جنيه، بدلا من ١٥٠ جنيها.

وقال أحمد يحيى، رئيس شعبة المواد الغذائية بالغرفة التجارية بالقاهرة، إن هناك بعض السلع الغذائية التى شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأسابيع الماضية، مثل القمح والزيوت والدقيق، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المكرونة بنسبة ١٢،٥٪، كما ارتفعت أسعار الألبان بنسبة تراوحت من ٣ إلى ٥٪، نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف والزيوت بنسبة ١٠٪، وتكلفة الخامات المستخدمة فى التعبئة والتغليف، فضلاً عن ارتفاع سعر الأرز خلال الأسبوعين الماضيين، والسكر والشاى والقهوة الذى ارتفع بنسبة ١٠٪ تقريباً، ليتراوح سعره من ٤،٧٥ جنيه إلى ٥،٢٥ جنيه، بعد فرض رسوم إغراق على وارداته، كما إرتفع ارتفع سعر عبوة الزيت ثلاثة أرباع كيلو جرام من ٧،٥ إلى ٨ جنيهات.

ولفت إلى أن سعر كيلو الطماطم قفز إلى ١٠ جنيهات بدلاً من ٣ وتضاعف سعر كيلو البطاطس ليصل إلى ٤ جنيهات بدلا من جنيه ونصف وجنيهين، كما تضاعف سعر كيلو الباذنجان ليصل إلى ٣ جنيهات بدلاً من جنيه ونصف وارتفع سعر كيلو اللوم إلى ٤٠ جنيهاً بدلاً من ٢٥.

ومن جانبه، قال أحمد شيحة رئيس شعبة المستوردين فى الغرفة التجارية المصرية، إن قرار تخفيض سعر الجنيه مقابل الدولار بأكثر من ١٤٪ دفعة واحدة، سيؤدى إلى ارتفاع أسعار جميع السلع، موضحا أن السلع المستوردة سيتم احتسابها بـ٨،٨٥ جنيهات للدولار بدلاً من ٧،٨٣ جنيهات، كما ستزيد أسعار وقود الشحن، ما سيؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع فى مصر بما يتراوح بين ٣٥٪ و٤٠٪.

وأكد شيحة، أن الارتفاع الكبير للدولار يعتبر تعويما للجنيه المصرى بطريقة غير معلنة، معتبرا أن المركزى المصرى رفع الراية البيضاء (أستسلم) لشركات الصرافة والمضاربين وتجار العملة.

وحذر الخبير الاقتصادى عبد النبى عبدالمطلب، فى حديثه من موجة تضخمية شديدة نتيجة هذا القرار، لافتا إلى أن زيادة الدولار ستؤثر على خدمة الدين العام، ومن المتوقع ارتفاعها بنفس نسبة تغير سعر الصرف خاصة الدين الخارجى، الذى من المتوقع أن يزيد بنسبة ١٥٪ على الأقل.

ومن جانبه، قال رئيس الشعبة العامة للصرافة بالاتحاد العام للغرف التجارية، محمد الأبيض، إن قرار تخفيض قيمة الجنيه إيجابى، مشيرا إلى أنه سيخنق الخناق على السوق السوداء، سيساهم فى جذب استثمارات جديدة.

أحمد أبو عقيل